

Distr.: General  
19 July 2010  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن السودان

### أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، الذي طلب فيه المجلس المداومة بانتظام على إطلاعه على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل في السودان. ويقدم التقرير تقييماً للحالة في البلد منذ صدور تقريره السابق المؤرخ ٥ نيسان/أبريل (S/2010/168) وإضافته المؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل (S/2010/168/Add.1)، فضلاً عن معلومات مستكملة عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة في السودان حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ووفقاً لطلب مجلس الأمن، يتضمن التقرير معلومات مستكملة عن الدعم المقدم إلى عمليات الاستفتاء والمشاورة الشعبية، ومشاركة الأمم المتحدة مع الأطراف فيما يتعلق بالمهام الحيوية لما بعد الاستفتاء، والتخطيط لوجود للأمم المتحدة في السودان بعد نهاية الفترة الانتقالية.

### ثانياً - التطورات السياسية

#### الانتخابات

٢ - بعد إجراء الانتخابات القومية والانتخابات على مستوى الولايات في نيسان/أبريل، شكل تكوين الحكومات والهيئات التشريعية وما يتصل بها من مؤسسات سياسية النشاط السياسي الرئيسي في السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فعلى الصعيد الوطني، انتخب عمر البشير رئيساً للجمهورية بأغلبية ٦٨ في المائة من الأصوات. ورغم انسحاب ياسر عرفان، المرشح الرئاسي للحركة الشعبية لتحرير السودان، فقد حصل على ٢١,٦ في المائة من الأصوات. وفي ٢٩ أيار/مايو، أدى اليمين سلفاً كبير ميارديت وعلي عثمان محمد طه بوصفهما النائب الأول للرئيس ونائب الرئيس على التوالي. وفي الحكومة القومية الجديدة التي أدت اليمين في ١٦ حزيران/يونيه، خُصص ٢٤ منصباً وزارياً لحزب المؤتمر الوطني،



بما في ذلك وزارة الخارجية. وحصلت الحركة الشعبية لتحرير السودان على ثمانية مناصب، بما في ذلك وزارة النفط المنشأة حديثاً، بينما حصلت أحزاب معارضة أخرى من الشمال على ثلاثة مناصب.

٣ - وفي جنوب السودان، انتخب سلفا كير ميارديت رئيساً لحكومة جنوب السودان بأغلبية ٩٢,٩٩ في المائة من الأصوات. وفي ١٤ حزيران/يونيه، أدى ريك مشار اليمين بوصفه نائباً لرئيس حكومة جنوب السودان. وفي ٢١ حزيران/يونيه، أصدر الرئيس كير مرسوماً بتعيين حكومته الجديدة التي تتولى فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان ٢٧ مناصب، ويتولى حزب المؤتمر الوطني منصبين، وتتولى أحزاب سياسية أخرى من الجنوب ٣ مناصب وزارية.

٤ - وضمن حزب المؤتمر الوطني أغلبية نسبتها ٧٢ في المائة في المجلس الوطني بفوزه بـ ٣١٩ مقعداً. وكان نصيب الحركة الشعبية لتحرير السودان من الأصوات هو ٢٢ في المائة أي ٩٩ مقعداً. وتشمل الجهات الأخرى الممثلة في المجلس الوطني حزب المؤتمر الشعبي، والحزب الاتحادي الديمقراطي، وحزب الأمة الفيدرالي، وحزب الأمة القومي، وحزب الأمة - الإصلاح والتنمية، والحركة الشعبية لتحرير السودان - التغيير الديمقراطي، والحزب الاتحادي الديمقراطي - الأصل، والإخوان المسلمين. وفاز مرشحون مستقلون بثلاثة مقاعد. وفي المجلس التشريعي لجنوب السودان، فازت الحركة الشعبية لتحرير السودان بـ ١٥٩ مقعداً، أي ما يمثل ٩٣,٥٢ في المائة من المجموع، بينما فازت الحركة الشعبية لتحرير السودان - التغيير الديمقراطي بثلاثة مقاعد. وفاز مرشحون مستقلون بسبعة مقاعد.

٥ - وفي ٢٩ أيار/مايو، طلبت رئاسة الجمهورية رسمياً من المجلس الوطني إدخال التعديلات التشريعية المناسبة فيما يتصل بتخصيص مقاعد إضافية في المجلس الوطني وفقاً لاتفاق ٢١ شباط/فبراير بين الطرفين. وما زال تخصيص ٤٠ مقعداً لجنوب السودان، و ٤ مقاعد لولاية جنوب كردفان ومقعدين لأبيي معلقاً في انتظار التوصل إلى اتفاق آخر بشأن طرائق تخصيص المقاعد.

٦ - وعلى مستوى الولاية، فاز مرشحو حزب المؤتمر الوطني في الانتخابات في جميع ولايات الشمال باستثناء ولاية واحدة؛ ولم يحتفظ بمقعده سوى شاغل وظيفة والي ولاية النيل الأزرق المنتمي إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان، مالك عقار. وبالمثل، فاز مرشحو الحركة الشعبية لتحرير السودان بانتخابات الولاية في تسع من ولايات الجنوب العشر. وفاز بمنصب الوالي في ولاية غرب الاستوائية بنقاسي جوزيف باكاسورو، وهو مرشح مستقل كان ينتمي سابقاً إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت المحكمة العليا ١٨٨ دعوى متعلقة بالانتخابات ورفضت ١٧٧ منها، بما في ذلك طعن في نتائج الانتخابات الرئاسية. ومن الدعاوى الإحدى عشرة المتبقية، عكست المحكمة نتائج انتخابات المجلس التشريعي في ولايتين وألغت نتائج أربع انتخابات. وأحالت خمس دعاوى إلى المفوضية القومية للانتخابات لأسباب إجرائية؛ ورفضت المفوضية جميع هذه الدعاوى الخمس.

٨ - وقام عدد من العناصر السياسية الفاعلة السودانية بانتقاد الانتخابات أو رفضها بوصفها بأنها غير عادلة أو تعرضت للتلاعب أو غير شرعية بشكل من الأشكال. وندد العديد من زعماء المعارضة الشمالية بالعملية بوصفها بأنها "قائمة على الغش" و "فاسدة" وبأنها "مهزلة". وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أصدرت تسع أحزاب سياسية صغيرة من الجنوب، بما في ذلك الحركة الشعبية لتحرير السودان - التغيير الديمقراطي، بيانا يرفض النتائج في الجنوب. وفي ٥ أيار/مايو، أصدر ائتلاف لمنظمات المجتمع المدني السودانية بيانا صحفيا، يزعم فيه بأن انتهاكات واسعة النطاق "منعت الناخبين في السودان من التعبير بحرية عن إرادتهم واختيار ممثليهم". وشرع المرشح المستقل في انتخابات تعيين والي جونقلي الفريق جورج اتور دينق، الذي خسر في هذه الانتخابات، في نزاع مسلح بعد الإعلان عن النتائج، مطالبا بإلغاء نتائج الانتخابات وحل حكومة جنوب السودان.

٩ - ولم تجر انتخابات في نيسان/أبريل في ١٨ دائرة انتخابية للمجلس الوطني و ٢٦ دائرة انتخابية لمجالس الولايات في ١٠ ولايات شمالية و ٤ ولايات جنوبية لأسباب مختلفة، بما في ذلك وجود أخطاء في طباعة بطاقات الاقتراع أو وفاة المرشحين أو الطعون القانونية. وأجرت المفوضية القومية للانتخابات انتخابات تتعلق ب ٣١ دائرة من تلك الدوائر الانتخابية في حزيران/يونيه، وأجلت الاقتراع فيما يتعلق ببقية الدوائر الانتخابية إلى ما بعد موسم الأمطار. وكما في انتخابات نيسان/أبريل، قدمت بعثة الأمم المتحدة في السودان، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دعماً لوجستيا واسع النطاق إلى المفوضية القومية للانتخابات واللجان العليا للولايات في شراء مواد الاقتراع وتوزيعها واسترجاعها، وإعادة تغليف المواد الحساسة، وتوفير النقل الجوي من وإلى الأماكن التي يصعب الوصول إليها وتخزين المواد الانتخابية. وقدمت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور دعماً لوجستيا مهما للعمليات الانتخابية التي قامت بها البعثة.

١٠ - وتلتزم المفوضية القومية للانتخابات بدعم بعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من الجهات المانحة فيما يتعلق بالانتخابات التي أجلت في ولايتي الجزيرة وجنوب كردفان. وقد بدأت عملية التعداد الجديد في جنوب كردفان في

١٥ حزيران/يونيه. وبناء على طلب من المكتب المركزي للإحصاء، نقلت البعثة موظفي ومواد التعداد من الخرطوم إلى كادقلي. كما تتوقع البعثة طلبا للدعم في مجال النقل في نهاية هذه العملية.

١١ - وفي يومي ٤ و ٥ أيار/مايو، عقدت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية حلقة عمل بشأن الدروس المستفادة لتقييم كل جوانب المساعدة الدولية المقدمة للعملية الانتخابية. وقامت البعثة أيضا بعملية داخلية متصلة بالدروس المستفادة، بغية تعزيز وتحسين دعمها لعمليات الاستفتاء المقبلة. ومن أهم نتائج هذه العمليات ضرورة اتباع نهج متكامل للأمم المتحدة، يشمل البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري المعنيين. وتشمل الاقتراحات المتصلة بالتخطيط المستمر لدعم الاستفتاء إنشاء هيكل مشترك للدعم وتعزيز التنسيق مع النظراء الوطنيين، بما في ذلك لجننا الاستفتاء لجنوب السودان وأبيي، في جميع مراحل العملية.

١٢ - وفي ٧ أيار/مايو، عقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي اجتماعا رفيع المستوى للاستعراض الاستراتيجي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في أديس أبابا. وبحضور ممثلين للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، أكد الاجتماع أهمية الشراكة الاستراتيجية بين المنظمتين في اللحظة الحرجة المتمثلة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وفي اليوم التالي، عقد اجتماع استشاري عن السودان في أديس أبابا جمع بين ممثلي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي وبلدان المنطقة والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ومفوضية الرصد والتقييم، وكذلك فنلندا وإيطاليا واليابان والنرويج وقطر والسويد. وفي الاجتماع الاستشاري، تقرر إنشاء منتدى استشاري يترأسه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ويكون بمثابة آلية لتنسيق الجهود الدولية لدعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وترتيبات ما بعد الاستفتاء، والبحث عن حل سياسي لتزاع دارفور. وسيجتمع المنتدى كل شهرين، حيث عُقد الاجتماع الأول في الخرطوم في ١٧ تموز/يوليه.

### الأعمال التحضيرية للاستفتاءين

١٣ - مع أن تشكيل الحكومات كان محط التركيز خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير، فإن الأطراف بدأت الآن في مناقشات بشأن عمليات الاستفتاءات. فبعد تنصيب الرئيس البشير، أعلن الطرفان أنهما ملتزمان بتنظيم الاستفتاء بحلول الموعد النهائي المقرر في اتفاق السلام الشامل وهو ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وأنهما توصلا إلى اتفاق مفاده أن الحكومة القومية ستعمل على "إقناع الجنوبيين بالوحدة الطوعية".

١٤ - وفي ٧ حزيران/يونيه، قدمت الرئاسة قائمة بأعضاء لجنة استفتاء جنوب السودان إلى المجلس الوطني، وهي قائمة أعيدت إلى الرئاسة في ١٤ حزيران/يونيه بسبب الإعراب عن اعتراضات على أحد مرشحي حزب المؤتمر الوطني. وبعد الاستعاضة عن ذلك المرشح، أيد المجلس الوطني تعيين أعضاء لجنة الاستفتاء في ٢٨ حزيران/يونيه. وما زالت الأطراف لم تتفق بعد على رئاسة لجنة استفتاء أبيي، ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى الخلاف حول أهلية الناخبين في استفتاء أبيي.

١٥ - ويتبين أن إمكانية إجراء حملة مشتركة للوحدة أمر غير مؤكد. فحزب المؤتمر الوطني يصر على أن اتفاق السلام الشامل ينص على موقف موال للوحدة من كلا الطرفين ويقال إنه ينظر في نقل نائب الرئيس طه إلى جوبا للإشراف على الحملة. وأعرب أشخاص عديدون في الجنوب عن تحفظات على هذه المسألة، متحججين بأن أوان جعل الوحدة جاذبة قد فات.

### تخطيط الأمم المتحدة المتكامل

١٦ - سيلزم إجراء تخطيط يتسم بحسن التوقيت والمرونة والتكامل لتمكين وجود الأمم المتحدة في السودان من مواجهة تحديات المراحل المقبلة من عملية السلام وهي: (أ) التحضير للاستفتاءين وإجراؤهما (تموز/يوليه ٢٠١٠ - كانون الثاني/يناير ٢٠١١)؛ (ب) توفير الدعم في المرحلة الانتقالية التالية للاستفتاءين (كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه ٢٠١١)؛ (ج) دعم توطيد السلام في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل (٢٠١١-٢٠١٢). وتحسبا لهذه الاحتياجات، ووفقا لمبادئ الأمين العام التوجيهية بشأن التخطيط المتكامل، عززت البعثة، في الفترة المشمولة بالتقرير، خلية التخطيط الاستراتيجي التابعة لها، وأنشأت، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري، فريقا للتخطيط المتكامل للبعثة في الخرطوم.

١٧ - وبالتشاور مع البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، وضع ممثلي الخاص خمسة أهداف استراتيجية للأمم المتحدة في مرحلة ما قبل الاستفتاء، وهي: (أ) تنظيم استفتاءين ذوي مصداقية في جنوب السودان وأبيي؛ (ب) تنظيم مشاورات شعبية مجدية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق؛ (ج) التفاوض على الترتيبات الانتقالية لما بعد الاستفتاء وتنفيذها بالوسائل السلمية؛ (د) الحفاظ على بيئة آمنة وحماية المدنيين في منطقة البعثة؛ و (هـ) تعزيز قدرات الحوكمة وسيادة القانون في جنوب السودان. ووضعت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري أيضا خطة عمل متكاملة لتنسيق أنشطة هيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق بهذه الأهداف.

١٨ - وأعربت الحكومة القومية وحكومة جنوب السودان عن الرغبة في توسيع نطاق مشاركة الأمم المتحدة في إجراء الاستفتاءين إلى ما يتجاوز الدور الذي اضطلع به خلال الانتخابات. ومن المتوقع أن يقدم قريبا طلب مشترك يبين تفاصيل دور موسع للأمم المتحدة في دعم الاستفتاءين، بما في ذلك الرصد. والبعثة على استعداد لتقديم مساعدة تقنية ولوجستية متزايدة في حدود ولايتها وقدراتها. ووضعت البعثة مفهوما للعمليات وسيناريو للموظفين لتعزيز الدعم التقني المقدم إلى لجان الاستفتاء، مما وسع نطاق نشر موظفي الانتخابات ليشمل المقاطعات، ٧٩ مقاطعة في جنوب السودان، وأبيي. وتقيم البعثة حاليا الهياكل الأساسية المتاحة في الجنوب وأنجزت تقييما للاحتياجات من الموارد واللوجستيات للنشر في الشمال والجنوب وأبيي. ووضعت البعثة مقترحات لتيسير اتخاذ القرارات بسرعة من جانب اللجان.

١٩ - ولم تدرج في ميزانية الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ الاحتياجات من الموارد اللازمة لدعم الاستفتاءين، وذلك لأن مستوى المساعدة المقرر تقديمها من الأمم المتحدة لم يحدد بعد. وفي انتظار طلب لجان الاستفتاء، ستحدد البعثة التكاليف اللازمة لدعم عمليتي الاستفتاء، مع القيام في نفس الوقت باستعراض قدراتها وتحديد أولويات مواردها الحالية إلى أقصى حد ممكن دون الإحلال بالأنشطة المقررة الأخرى. وسيجري تناول أي احتياجات من الموارد لم تلب من خلال السلطة المخولة للأمين العام والعمليات المعمول بها لضمان تمويل إضافي. وفي غضون ذلك، طلب إلى البعثة أن تخصص موارد لدعم الاستفتاءين مؤقتا من اعتمادات ميزانية الفترة ٢٠١١/٢٠١٠.

٢٠ - وسيخطط لدور الأمم المتحدة في مراحل ما بعد الاستفتاء على مدى الأشهر المقبلة. وسيكون من المهم ضمان الإعداد في الوقت المناسب لخطط وخيارات فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل، مع مراعاة المفاوضات بين الطرفين، وتطور الحالة على أرض الواقع، والإعداد لطائفة من السيناريوهات. وتحقيقا لهذه الغاية، ستقوم الأمم المتحدة بعملية للتخطيط المتكامل بتنسيق وثيق مع الطرفين ذاتهما، وبالتشاور مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي. وسأقدم معلومات مستكملة عن حالة تخطيط الأمم المتحدة لما بعد الاستفتاءات في التقارير المقبلة المقدمة إلى المجلس. وستقدم إلى المجلس خيارات إدخال تغييرات على ولاية وجود الأمم المتحدة وتكوينه، وستوضع في ضوء تقييم استراتيجي مستكمل، لينظر فيها بعد فترة قصيرة من إجراء الاستفتاءات. وفي الوقت نفسه، ستعتمد البعثة، في حدود ولايتها وقدراتها الحالية، نهجا مرنا يقوم على تعديل الأولويات ذات الأجل القصير لتلبية الاحتياجات الجديدة ومعالجة طلبات المساعدة التي قد تقدمها الأطراف في الفترة الانتقالية.

## المشاورات الشعبية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق

٢١ - منذ صدور تقريره السابق، لم يحرز تقدم كبير في مسألة المشاورات الشعبية في ولاية جنوب كردفان. وينص اتفاق السلام الشامل على إشراك الممثلين المنتخبين ديمقراطيا في عملية المشاورة الشعبية. وأدى تأجيل الانتخابات التشريعية للولاية بالتالي إلى الحد من خيارات المضي قدما بالعملية. وتنفذ البعثة خيارات لتشجيع هذه الأعمال التحضيرية، بما في ذلك مشروع مشترك مع معهد بحوث السلم التابع للجامعة الخرطوم بشأن المشاورات الشعبية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. ويكمن الهدف في المساعدة على تحديد المواضيع التي تشغل السكان المحليين والتي قد يكون من المناسب تناولها عن طريق آليات الاستطلاع الشعبي، والاستطلاعات الشعبية نفسها، أو عن طريق عمليات ذات صلة بها.

٢٢ - وبوجود هيئة تشريعية منتخبة، من المقرر أن تبدأ عملية المشاورة الشعبية في ولاية النيل الأزرق. وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيار/مايو، نظمت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وشريك التنفيذ AECOM (الهندسة المعمارية، والهندسة، والخبرة الاستشارية، والعمليات، والإدارة)، حلقة عمل للتربية الوطنية لحوالي ١٠٠٠ مشارك أسفرت عن إعلان مبادئ مشترك ومدونة لقواعد السلوك في إطار التحضير لعملية المشاورة الشعبية.

## التفاوض على ترتيبات ما بعد الاستفتاء

٢٣ - في ٢٤ حزيران/يونيه، وقع طرفا اتفاق السلام الشامل اتفاقا إطاريا إجرائيا في أديس أبابا ينظم المحادثات الرسمية بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء. ومن المقرر أن تكون المفاوضات ثنائية، بوجود ميسر تابع للاتحاد الأفريقي مدعوم من الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الدولية ومنتدى شركاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل تقديم المساعدة عند الحاجة. ويتوقع الطرفان تلقي مساهمة خبراء دوليين مخصصين بشأن المسائل الرئيسية في سياق ظهورها، بما في ذلك المسائل المالية والموارد الطبيعية والأمن والمواطنة. واتفق الطرفان أيضا على إنشاء أمانة سودانية مشتركة بدعم إداري من مفوضية الرصد والتقييم.

## أبيي

٢٤ - جرت الانتخابات في أبيي في أجواء سلمية إلى حد كبير. وصوت ناخبو منطقة أبيي إما في ولاية واراب أو في ولاية جنوب كردفان. ورغم أن قرار عدم إجراء انتخابات والي

الولاية والمجلس التشريعي في أبيي كان مثيرا للجدل، فإنه حال دون نشوء مزيد من التوتر والتراع نتيجة الخلاف حول الدائرة الانتخابية للمنطقة.

٢٥ - وجاءت الهجرة الموسمية بتحديات معها. فالتوترات السياسية والمنازعات على ملكية الأسلحة منعت الرحل إلى حد كبير من عبور الحدود من أبيي إلى ولايتي الوحدة وواراب. كما منع العديد من الرحل للأسباب نفسها من استخدام نهر كير/بحر العرب كمصدر للمياه لماشيتهم. وبدأت الآن قبائل المسيرية رحلة عودتها إلى الشمال. ولم يجر التحقق بعد من عدد رؤوس الماشية التي فقدت بسبب نقص المياه والمراعي. ومع أن القبائل والوحدات العسكرية المحلية تجنبت أي أعمال عنف واسعة النطاق، فإن الحالة ما زالت شديدة التوتر والمهشاشة. وأنشأت البعثة وإدارة منطقة أبيي لجانا محلية للهجرة للمساعدة على إنهاء التوترات المتصلة بالهجرة.

٢٦ - وما زالت بعض قبائل المسيرية تعارض تنفيذ قرار محكمة التحكيم الدائمة بشأن حدود أبيي، وتعرقل باستمرار إحراز أي تقدم فيما يتعلق بترسيم الحدود. وفي الأجزاء الشمالية من منطقة أبيي، يتهم شباب المسيرية الأمم المتحدة بالتحيز في تقديم الخدمات الإنسانية، ويمنعون وصول أفرقة الرصد المشتركة إلى بعض الأماكن، بوسائل منها التهديد باستخدام العنف. وتعرض جهود فريق الأمم المتحدة القطري الرامية إلى حفر آبار في المنطقة إلى الإعاقة نتيجة للتهديدات الموجهة من الميليشيات الجنوبية وأحيانا من وحدات من الجيش الشعبي لتحرير السودان تخوفا من أن تقيم قبائل المسيرية مستوطنات دائمة حول مصادر المياه هذه وبالتالي أن تطالب بالإقامة في تلك المنطقة.

### تقاسم الثروة

٢٧ - وفقا لما أفادت به وحدة النفط في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بحكومة جنوب السودان، حوّلت الحكومة القومية نحو ٦٦٩,٩٢ مليون دولار إلى حكومة جنوب السودان في الربع الأول من عام ٢٠١٠، إلى حين إبرام اتفاق بشأن تقاسم الإيرادات المتأتية من حقل هجليج النفطي.

٢٨ - وتواصل الحكومة القومية تحويل حصص الإيرادات إلى الولايات المنتجة للنفط. ووفقا لما أفادت به وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، تلقت ولاية أعالي النيل ١٨,٥٦٠ مليون دولار من إيرادات النفط في الربع الأول من عام ٢٠١٠، فيما حصلت ولاية الوحدة على ١٢,٥٧١ مليون دولار، وولاية جنوب كردفان على ٧,١٢٢ مليون دولار. وبموجب بروتوكول أبيي، تلقى كل من ولاية واراب وقبيلة دينكا - نقوك في المنطقة مبلغ

١٧٩ ٠٠٠ دولار؛ وسيتم تحويل حصص قبيلة المسيرية بعد صدور قرار في هذا الشأن من رئاسة الجمهورية.

٢٩ - ولم تحرز المفوضية القومية للخدمة المدنية سوى تقدم محدود في تعيين السودانين الجنوبيين في الخدمة المدنية، حيث تمت فقط ١٠٣٩ عملية تعيين من جملة الوظائف المخصصة للجنوبيين والتي يبلغ عددها ٨٥٠٠ وظيفة تقريبا. ولا تزال المفوضية تنتظر صدور توجيهات رئاسية بشأن نسب تمثيل السودانين من دارفور والشرق.

### ترسيم الحدود

٣٠ - قررت رئاسة الجمهورية البدء في ترسيم الحدود في المناطق المتفق عليها، إلى حين تقديم تقرير مكتوب نهائي. وبناء على طلب اللجنة الفنية المخصصة لترسيم الحدود، قامت بعثة الأمم المتحدة في السودان بتيسير عمليات الاستطلاع الجوي لقسم طوله ٣٨٨ كيلومترا من حدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ من إثيوبيا إلى نقطة الالتقاء بين ولايات أعالي النيل والنيل الأزرق وسنار في يومي ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل. وزارت اللجنة عددا من النقاط على طول الخط عن طريق البر لتصحيح الإحداثيات الجغرافية والتحقق منها.

## ثالثا - تنفيذ اتفاقات السلام الأخرى

### اتفاق سلام شرق السودان

٣١ - تظل الحالة السياسية والأمنية هادئة في شرق السودان بعد الانتخابات. ولم تحقق أحزاب شرق السودان السياسية الثلاثة التي تمثل الموقعين على اتفاق سلام شرق السودان (وهي مؤتمر البجا، وتنظيم الأسود الحرة، وحزب الشرق الديمقراطي) سوى ثلاث مقاعد على مستوى مجالس الولايات، مقعدان في ولاية البحر الأحمر (لمؤتمر البجا وحزب الشرق الديمقراطي) ومقعد في ولاية كسلا (لتنظيم الأسود الحرة). وحصل الشرق أيضا على تمثيل في الحكومة القومية. وأحرز تقدم كبير في تنفيذ أحكام تقاسم الثروة في اتفاق سلام شرق السودان. ومن المقرر الآن عقد المؤتمر الذي طال انتظاره للمانحين لشرق السودان في الكويت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

### عملية السلام في دارفور

٣٢ - عقب انتخابات نيسان/أبريل ٢٠١٠، استؤنفت المحادثات في ٦ حزيران/يونيه بين حركة التحرير والعدالة وحكومة السودان. ويشارك في هذه المحادثات ممثلون للمجتمع المدني والنازحين واللاجئين. واتفق الطرفان على برنامج للعمل وشكّلا ست لجان للتفاوض بشأن

المجالات التالية: تقاسم السلطة والوضع الإداري لدافور؛ وتقاسم الثروة بما في ذلك حقوق الأراضي؛ والتعويضات وعودة النازحين واللاجئين؛ والترتيبات الأمنية؛ والعدالة والمصالحة؛ وإبرام اتفاق بشأن تسوية المنازعات.

٣٣ - وفشلت حركة العدل والمساواة والحكومة في الاتفاق على بروتوكول أو اتفاق نهائي لوقف إطلاق النار بحلول الموعد النهائي المنصوص عليه وهو ١٥ آذار/مارس، حيث يرجع ذلك بقدر كبير إلى المنازعات بشأن مشاركة الحركات الأخرى في محادثات السلام وإصرار حركة العدل والمساواة على قيام حكومة السودان بإطلاق سراح جميع سجنائها المحتجزين في الخرطوم. وفي أيار/مايو، أعلنت الحركة أنها علّقت مشاركتها في المفاوضات في الدوحة وبعد ذلك بوقت وجيز قامت بسحب وفدها من المحادثات. وفي ١٩ أيار/مايو، قامت السلطات التشادية باحتجاز خليل إبراهيم، رئيس الحركة، في مطار إنجمينا بتشاد ومنعه من دخول البلد. وعقب ذلك الحادث، سافر خليل إبراهيم إلى طرابلس التي يظل موجوداً فيها.

٣٤ - وفي ١٢ تموز/يوليه، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة الجنائية الدولية أمراً ثانياً بالقبض على الرئيس البشير، حيث رأت أن هنالك أسباباً معقولة للاعتقاد بأنه مسؤول جنائياً عن ثلاث جرائم إبادة جماعية بحق الجماعات الإثنية للفور والمسالييت والزغاوة في دارفور. وأنا أقر بسلطة المحكمة الجنائية الدولية بوصفها مؤسسة قضائية مستقلة وأمل أن تقوم حكومة السودان بمعالجة مسائل السلام والعدالة بطريقة تتفق مع قرار مجلس الأمن ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

## رابعاً - التطورات الأمنية

٣٥ - عقب الانتخابات، ظلت الحالة الأمنية هادئة في الشمال، عدا في ولايات دارفور. ومع ذلك، في الجنوب، أدت النزاعات التي أعقبت الانتخابات إلى زيادة التوتر. واندلع قتال في شمال ولاية جونقلي وجنوب ولاية أعالي النيل بين مناصري الجنرال أتور والجيش الشعبي لتحرير السودان، بما في ذلك هجوم على حصن للجيش الشعبي جنوب بلدة ملكال (تل دليب) خلف ١٤ قتيلاً من جنود الجيش الشعبي، أسفر عن تدهو كبير في الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان في المنطقة، بما يشمل أعمال القتل وأعمال الاعتقال والاحتجاز التعسفية، والاعتصاب، والنهب، وتدمير الممتلكات، فضلاً عن تقييد حركة موظفي الأمم المتحدة الأساسيين. وتقوم بعثة الأمم المتحدة في السودان، بالتعاون مع الشيوخ المحليين، بمساعدة حكومة جنوب السودان على إنهاء تمرد الجنرال أتور سلمياً.

٣٦ - وشملت حالات العنف السياسي الأخرى قيام ديفيد ياو ياو بحشد قواته، وهو القائد الذي خاض الانتخابات مستقلا في ولاية جونقلي بعد أن رفضت الحركة الشعبية لتحرير السودان ترشيحه. وبعد خسارة الانتخابات، هاجمت قوات ياو ياو قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية جونقلي. وفي أيار/مايو، نصب مسلحون مجهولون كمينا لعربة تحمل رئيس الشلك، بيتر أويث، في ولاية أعالي النيل، وقتلوه مع ستة أشخاص آخرين. واتهم الجيش الشعبي أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان - التغيير الديمقراطي في المجلس التشريعي لولاية أعالي النيل والمجلس التشريعي لجنوب السودان بالمشاركة في الحادث وقدمت دعوى جنائية في ملكال ضد عدد من أعضاء المجلس التشريعي من الحركة الشعبية - التغيير الديمقراطي. وتقول الحركة الشعبية - التغيير الديمقراطي بأن ذلك اتهام خاطئ، وتدعي أن تلك الدعوى الجنائية هي رد على المكاسب التي حققتها حركة التغيير الديمقراطي في ولاية أعالي النيل. وتظل عمليات نزع السلاح القسرية للمدنيين التي تنفذها حكومة جنوب السودان في المجتمعات المحلية التي تعتبر داعمة للأحزاب المعارضة للحركة الشعبية لتحرير السودان، خاصة في سياق الاستفتاءين المقبلين، تمثل مصدرا للقلق.

٣٧ - وفي ٣ نيسان/أبريل، فإن تبادلا لإطلاق النار بين وحدات متكاملة مشتركة تابعة للجيش الشعبي والقوات المسلحة السودانية في راجا بغرب بحر الغزال أسفر عن سقوط أربعة من المصائب وأحد القتلى. وقام قادة الوحدات المتكاملة المشتركة، بدعم من البعثة، بتنحرك سريع لاحتواء الحادث.

٣٨ - وأدت التوترات في أبيي وما حولها والمنازعات المسيرية الرحل الذين يحملون أسلحة خلال هجرتهم إلى وقوع ثلاثة حوادث على الأقل بين وحدات الجيش الشعبي والرحل في ولاية الوحدة، إلى التسبب في سقوط ٧ قتلى و ١٣ جريحا. وباستثناء ذلك فقد مر موسم الهجرة بدون حوادث أمنية خطيرة، رغم ارتفاع التوتر.

٣٩ - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتوترات متزايدة باستمرار في مناطق معينة واندلاع العنف في عدد من المناطق في جنوب السودان. وخلال تلك الفترة، تلقت البعثة بلاغات عن ٦٦ حادث عنف بين المجتمعات المحلية في جنوب السودان، خاصة في ولايات واراب، وجونقلي، وأعالي النيل، وغرب بحر الغزال، وغرب الاستوائية.

٤٠ - وشهدت ولايات واراب والبحيرات والوحدة زيادة ملحوظة في حوادث نهب الأبقار. وقتل ٤١ شخصا على الأقل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك ٦ من جنود الجيش الشعبي الذين يقومون بحماية المدنيين في ولاية واراب. وأذن وزير الداخلية لمفوضي المقاطعات بعبور الحدود بين ولايتي البحيرات والوحدة، مصحوبين بعناصر من الجيش

الشعبي، للتعرف على الأبقار المسروقة وإعادتها. ومن المتوخى اتخاذ إجراء مماثل في ولايتي وارباب والوحدة.

٤١ - وفي إطار استراتيجية للتخفيف من النزاع، واصل كل من البعثة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، والمعهد الجمهوري الدولي، وهو منظمة غير ربحية، تنظيم مناقشات المائدة المستديرة للأحزاب السياسية في ولايات جنوب السودان العشر جميعها. واستخدم كل من الأحزاب السياسية الجنوبية الصغيرة ومرشحو مستقلون تلك المناقشات للحوار مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في منتدى محايد.

٤٢ - وفي أوائل أيار/مايو، تلقت البعثة بلاغات عن حدوث قتال خطير بين أفراد قبائل الرزيقات وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في منطقة ببللة، على الحدود بين ولايتي غرب بحر الغزال وجنوب دارفور. ولا تزال الأسباب المحددة للقتال غير واضحة. ولم تنجح الجهود التي بذلتها البعثة للتحقيق في الحادث في الفترة التي أعقبته مباشرة نتيجة للقيود التي فرضها الجيش الشعبي لتحرير السودان على تحركاتها. كذلك فشلت الجهود التي بذلتها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للوصول إلى المنطقة من ولاية جنوب دارفور بسبب القيود التي فرضتها القوات المسلحة السودانية. ووردت أنباء تفيد بأن المسألة قد تمت تسويتها في ١٧ أيار/مايو بالتوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار وقعه وفد من الرزيقات، برئاسة المفوض بالنيابة من الضعيفين (بولاية جنوب دارفور) ووالي ولاية غرب بحر الغزال.

٤٣ - وأيضاً في شهر أيار/مايو، شنت حركة العدل والمساواة هجوماً من ولاية جنوب دارفور في مناطق تقع غرب الجبل في ولاية جنوب كردفان. وفي ٨ أيار/مايو، تعرّضت استراحة تابعة لإحدى شركات النفط إلى هجوم في منطقة غباش. وشوهت طائرات عمودية تابعة للقوات المسلحة السودانية وهي تقوم بدوريات في المنطقة، وبعد ذلك، فرضت قيود على حركة الموظفين.

٤٤ - وفي ٦ نيسان/أبريل، فإن مجموعة صغيرة من الجنود، يقال إنها تتبع لحركة جيش الرب للمقاومة، هاجمت قرية قريبة من إيزو في ولاية غرب الاستوائية، مما أسفر عن مقتل أحد المدنيين وجرح مدني آخر. وفي ١٦ أيار/مايو، ورد أن جيش الرب للمقاومة نصب كميناً لمركبة حكومية متحركة من يامببو إلى طميرة وقتل ثلاثة من مسؤولي حكومة جنوب السودان. وفي ٢٣ أيار/مايو، قتل الجيش الشعبي لتحرير السودان جندياً من جيش الرب للمقاومة في مقاطعة انزارا، بولاية غرب الاستوائية، وفي ٢٦ أيار/مايو، ورد أن جيش

الرب للمقاومة هاجم أربعة مدنيين في المنطقة بين طمبرة وناموتينا في ولاية غرب الاستوائية، حيث قتل أحدهم واختطف الثلاثة الآخرين.

### إعادة نشر القوات

٤٥ - قامت القوات المسلحة السودانية بإعادة نشر كامل قواتها من جنوب السودان، في حين تظل إعادة نشر الجيش الشعبي لتحرير السودان عند نسبة ٣٥ في المائة (٦٢٢ ٢٠ فردا) من قوامه المعلن (١٦٨ ٥٩ فردا).

### الوحدات المتكاملة المشتركة

٤٦ - ظل قوام الوحدات المتكاملة المشتركة بدون تغيير منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أي عند نسبة ٨٣ في المائة من القوام المأذون به (٦٣٩ ٣٩ فردا). ويستمر تنفيذ عملية إعادة التحقق التي كان المقرر الفراغ منها بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وتقوم البعثة حاليا بتيسير المشاريع الممولة من المانحين لتحسين إمدادات المياه، والمرافق الصحية، ومرافق المطابخ، والمعدات الطبية الأساسية، في معسكرات الوحدات المتكاملة المشتركة.

### الانتشار العسكري لبعثة الأمم المتحدة في السودان

٤٧ - بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، نشرت بعثة الأمم المتحدة في السودان ٩٩٣٥ عسكريا من أصل قوامها المأذون به البالغ ١٠٠٠٠ فرد عسكري، من بينهم ٤٩٦ مراقبا عسكريا، و ١٩٢ ضابط ركن، و ٢٤٧ جنديا. وأكملت البعثة نشر القوات الإضافية في آذار/مارس ٢٠١٠ وفقا لدراسة القدرة العسكرية، ليصل قوام قوة البعثة إلى نسبة ٩٩,١ في المائة من التوصية التي وردت في الدراسة. وتمثلت العمليات ذات الأولوية في الفترة المشمولة بالتقرير في دعم الانتخابات، ومنع اندلاع النزاعات، وحماية المدنيين، ورصد الأمن، والتخطيط لدعم الاستفتاءين. وركز دعم البعثة للانتخابات على تقدير الحالات وأمن المناطق، والدعم اللوجستي، وتوفير الحماية من قبل القوة لموظفي البعثة. وقامت البعثة بتنقيح وتحديث الخطة الطارئة المتكاملة لحماية المدنيين التي تركز على الانتخابات لاستخدامها خلال الاستفتاءين.

### القيود على حرية التحرك

٤٨ - قام طرفا اتفاق السلام الشامل كلاهما بفرض المزيد من القيود على حرية تحرك البعثة منذ آخر فترة تقرير. وحتى ٢٧ أيار/مايو، سجلت البعثة ٣٦ حالة من فرض القيود على التحركات في عام ٢٠١٠ من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان/جهاز شرطة جنوب

السودان و ٥ حالات من قبل القوات المسلحة السودانية. وشمل ذلك احتجاز ١٤ ناقلة جنود بنغلاديشية مدرعة من قبل القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان لفترة ثلاث شهور فضلا عن قيام أحد الأعضاء السودانيين في فريق الرصد المشترك بمنع دخول الدوريات إلى منطقة بلبله والتدخل في عملها خلال الصدامات التي وقعت بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والرزيقات في المناطق الحدودية بين ولايتي غرب بحر الغزال وجنوب دارفور. كذلك قامت وحدات الجيش الشعبي بفتح حاويات البعثة عنوة، واحتجزت دورياتها، وقامت في إحدى المرات باعتداء جسدي على أحد مراقبي الأمم المتحدة العسكريين.

٤٩ - وتواصل بعثة الأمم المتحدة في السودان إثارة هذه المسائل من خلال القنوات الحكومية الملائمة وآليات اتفاق السلام الشامل. بيد أن القيود المفروضة أدت إلى حالات تأخير لا يستهان بها في قدرة البعثة على رصد اتفاق وقف إطلاق النار والتحقق منه بصورة حاسمة أو تقدير الحالات فيما يتعلق بحماية المدنيين أو تحديد الاحتياجات الإنسانية. علاوة على ذلك، تؤدي القيود المفروضة على التحرك فيما يتصل بالقوافل اللوجستية المتعاقد عليها للبعثة إلى زيادة اعتماد البعثة على استخدام حماية القوة لتلك القوافل ولموارد الطيران الشحيحة أصلا التي يزداد الاحتياج إليها لكفالة توصيل مواد الإغاثة في الوقت المناسب لمواقع الأفرقة.

### شرطة بعثة الأمم المتحدة في السودان

٥٠ - نشرت بعثة الأمم المتحدة في السودان ٦٧٩ مستشارا من قوام مستشاري شؤون الشرطة المأذون به الذي يبلغ ٧١٥ مستشارا، بما في ذلك ١٠٥ شرطيات في ٢٥ موقعا من مواقع الأفرقة في جميع أرجاء منطقة البعثة. وركزت العمليات خلال الفترة المشمولة بالتقرير على تدريب ٤٥٧ ٢٧ فردا من أفراد الشرطة السودانية المحليين على أمن الانتخابات.

٥١ - ونشرت البعثة ضابط شرطة من شرطة الأمم المتحدة في كل مركز من مراكز العمليات المشتركة العشرة التابعة لجهاز شرطة جنوب السودان على مستوى الولايات. وألحق ضابطان بمركز العمليات المشتركة الرئيسي لجهاز شرطة جنوب السودان. وبدأت شرطة الأمم المتحدة تنفيذ خطة تدريب للاستفتاء بعد الانتخابات مباشرة. وفي تنسيق وثيق مع مديرية التدريب في جهاز شرطة جنوب السودان وبدعم من المانحين، تقترح شرطة الأمم المتحدة تدريب ١٦ ٥٥٠ من ضباط جهاز شرطة جنوب السودان و ١ ٠٩٠ فردا من أفراد الشرطة في منطقة أبيي على واجبات أمن الاستفتاء.

٥٢ - ونفذت شرطة الأمم المتحدة ٣٠١١ دورية في منطقة البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما يشمل دوريات بناء الثقة والدوريات بعيدة المدى مع الشرطة المحلية، ومراقبي الأمم المتحدة العسكريين، وعناصر أخرى في البعثة. وتعمل حالياً ست وحدات حماية خاصة في جنوب السودان، ويتوقع نشر عشر وحدات إضافية في المستقبل القريب. كذلك توفر شرطة الأمم المتحدة المساعدة في تدريب وحدة دوريات معنية بالمواسي لمحاربة غارات هب الأبقار في ولاية جونقلي.

### نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥٣ - حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، جرى تسريح ٢٣ ٣٤٥ فرداً من المرشحين للتسريح (١٨ ٣٦٥ فرداً في الشمال و ٤ ٩٨٠ فرداً في الجنوب). بما يشمل ٥ ٥٥٨ امرأة. وفي ٢٣ آذار/مارس، استؤنفت أنشطة التسريح في رمبيك (بولاية البحيرات)، بعد تعليق الأنشطة مؤقتاً لنقص الدعم الغذائي. وتعمل بعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنسيق وثيق مع لجنتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال وجنوب السودان لدعم إطلاق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كل من كاودا (بولاية جنوب كردفان)، وتوريت (بولاية شرق الاستوائية)، وأويل (بولاية غرب بحر الغزال).

٥٤ - ويواصل كل من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل معاً، في تشاور وثيق أيضاً مع السلطات الحكومية، لتضييق الفجوة بين عمليتي التسريح وإعادة الإدماج. وبحلول منتصف أيار/مايو، تم تقديم المشورة بشأن إعادة الإدماج الاقتصادية لمشاركين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بلغ عددهم ١٨ ٣٤٠ فرداً. وفي شمال السودان، بدأت أنشطة إعادة الإدماج فيما يتصل بـ ٢٠٥٤ مشاركاً، في حين اكتملت عملية إعادة الإدماج في جنوب السودان لـ ٦٢ مشاركاً بحلول منتصف أيار/مايو. ووقعت الحكومتان اتفاقات مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والوكالة الألمانية للتعاون التقني لتوفير دعم إعادة الإدماج لـ ١٥٤١ مشاركاً.

٥٥ - وعلقت حكومة جنوب السودان عملية نزع سلاح المدنيين خلال فترة التصويت لتجنب إعطاء أي انطباع بأن تلك العملية تستهدف مرشحين بعينهم أو مناصريهم. وبعد ذلك استؤنفت العملية في مناطق تسيطر عليها قبيلة المورلي في ولاية جونقلي. وأشار الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى أن عمليات نزع سلاح المدنيين ستعمم قريباً لتشمل ولاية شرق الاستوائية. ومع ذلك، فإن تزايد استخدام وحدات الجيش الشعبي في أغراض الأمن الداخلي ونزع سلاح المدنيين قد تسبب في توتر العلاقة بين الجيش الشعبي والمجتمعات المحلية.

وتهدد الاتهامات بتسييس الجيش الشعبي وضعف الانضباط والمشاركة في غارات نهب الأبقار بزيادة حدة تلك التوترات.

٥٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سرح الجيش الشعبي لتحرير السودان ما مجموعه ٢٠٢ من الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة في ولايتي شرق الاستوائية والوحدة. ورغم التقدم المحرز في تحديد هوية أولئك الأطفال وتسجيلهم من أجل تسريحهم، تظل أعدادهم كبيرة.

### الإجراءات المتعلقة بالألغام

٥٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت الأمم المتحدة بإزالة الألغام عن أراضي تبلغ مساحتها ٧٣٦ ٥٧١ ٣ مترا مربعا؛ ودمرت ٢٢٤٨ لغما من الألغام المضادة للأفراد، و ٣٠٩ ألغام من الألغام المضادة للدبابات، و ٦٨ ٤٥٩ قطعة سلاح صغيرة، و ٢٢ ٠٢١ قطعة من الذخائر غير المنفجرة. وتشمل الإنجازات الرئيسية الأخرى تطهير حقل ألغام أبو قمل في ولاية كسلا، وحقل الألغام المحيط ببلدة ملكال في ولاية أعالي النيل، وحقل ألغام الكرمك في ولاية النيل الأزرق، ومناطق في ولاية جنوب كردفان. ومن خلال هذه الأنشطة، دعمت الأمم المتحدة الإجراءات الآمن للانتخابات القومية في السودان وعمليات الاستطلاع من أجل ترسيم الحدود.

### خامساً - حماية المدنيين

٥٨ - سعدت بعثة الأمم المتحدة في السودان أنشطتها، بالعمل مع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة، لردع العنف والاستجابة بفعالية أكبر لاحتياجات الحماية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشئت أنظمة الإنذار المبكر في جنوب السودان لجمع المعلومات والتحقق منها، بقدر الإمكان، عن المجتمعات المحلية المعرضة للتهديد. وتحديدًا، قامت البعثة بزيارات ميدانية منتظمة وأنشأت شبكة موثوقا بها من المجتمعات والسلطات المحلية. واستنادا إلى معلومات توفرت عن طريق نظام الإنذار المبكر، أوفدت البعثة في عدد من الحالات دوريات مدنية وعسكرية مشتركة إلى المجتمعات المهددة بغية إجراء تقييم سريع للحالات وتحديد الخطوات التي ينبغي اتخاذها فوراً من قبل حكومة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز شرطة جنوب السودان والأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، لتحسين أمن المجتمعات المحلية وحمايتها بصورة أفضل، مثلما حدث خلال الصدام الذي وقع في بيبور بين الجيش الشعبي والمورلي، والصدام الذي وقع في مقاطعة حور فلوس بولاية جونقلي بين الجيش الشعبي وقوات الجنرال أتور.

٥٩ - كذلك يسرت البعثة إنشاء ٣٥ فريقا من أفرقة حماية النساء في ولاية جنوب كردفان. وتُبذل جهود حاليا لإنشاء أفرقة مماثلة في جميع أنحاء جنوب السودان. وتعمل تلك الأفرقة، التي تلحق بالمجتمعات المحلية وتخضع لإدارة تلك المجتمعات، بمثابة آليات إنذار مبكر على المستوى المحلي.

٦٠ - ويستمر التحديث المنتظم لتحليل بؤر النزاع الممكنة الذي أُجري قبل انتخابات نيسان/أبريل. وفي ٥ نيسان/أبريل، أنشأت البعثة مركزا إقليميا للعمليات في جوبا بغية تنسيق كافة المعلومات الأمنية والمتعلقة بالعمليات في جنوب السودان، وكفالة التحليل المتكامل للتراعات، والتقدم بتوصيات بعد ذلك لمنع التراعات أو إدارتها أو تسويتها في جميع أنحاء جنوب السودان.

٦١ - ويجري وضع الصيغة النهائية لمفهوم متكامل للأمن وإدارة التراعات لتعزيز استجابة الأمم المتحدة لأي حوادث محتملة خلال فترة الاستفتاء. ووضعت البعثة خطة رئيسية لإشراك القيادات لتحسين التفاعل مع قيادتي القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان، وتقدير الحالات، وكفالة الاستجابات الملائمة من قبل البعثة والقوات المسلحة السودانية و/أو الجيش الشعبي لتحرير السودان. وتم تنقيح خطة الطوارئ المتكاملة التي وضعت لفترة الانتخابات لإعداد استجابة مشتركة من البعثة ووكالات الأمم المتحدة للمدنيين الباحثين عن ملاذ آمن في حالة اندلاع العنف خلال فترة الاستفتاء.

## سادسا - الحالة الإنسانية والإنعاش والعودة

### التطورات على الصعيد الإنساني

٦٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت حالة انعدام الأمن على الصعيد المحلي في إحداث آثار إنسانية خطيرة في جنوب السودان، ولا سيما في ولايات جونقلي، والبحيرات، وواراب، والوحدة، وغرب الاستوائية، وشرق الاستوائية. وأفادت التقارير بمقتل ما يزيد على ٧٠٠ شخص، ونزوح أكثر من ١٥٠.٠٠٠ شخص جدد، منذ بداية العام. وبعد فترة من الهدوء النسبي في الربع الأول من عام ٢٠١٠، استأنف جيش الرب للمقاومة هجماته خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي نيسان/أبريل، تزايد عدم استقرار الحالة الإنسانية في شمال ولاية جونقلي بسبب المواجهة العسكرية القائمة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجنرال أتور في مقاطعة أيود. ووضع مجتمع المساعدة الإنسانية خطة طوارئ من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية لأكثر من ٢٥.٠٠٠ مدني في المنطقة المهددة.

٦٣ - ولا تزال فجوة الغذاء في الجنوب تعرض الملايين للخطر. وهي نتيجة مزيج من التروح الواسع النطاق، والانخفاض غير المتوقع في إنتاج المحاصيل، وتقلص إمكانية الوصول إلى الأسواق أمام عشرات الآلاف من الأسر المعيشية المعدمة. وتوقع التقييم السنوي للاحتياجات وأسباب المعيشة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، الذي صدر في ١٣ نيسان/أبريل، أن يحتاج حوالي ٤,٣ ملايين شخص، أي نصف سكان جنوب السودان تقريبا، إلى مساعدة غذائية في مرحلة ما خلال عام ٢٠١٠. وأكدت جميع الاستقصاءات التغذوية الخمسة التي تمت في الولايات الأكثر تضررا وجود معدلات لسوء التغذية الحاد العام تتجاوز عتبة الطوارئ المحددة بنسبة ١٥ في المائة.

٦٤ - وفي جهد لتلبية احتياجات الطوارئ ومنع المزيد من تدهور الأحوال، ورغم التمويل المحدود، يعمل الشركاء في مجال العمل الإنساني على التجهيز المسبق لستة خطوط إمداد أساسية للمدخلات العاجلة في أكبر عدد ممكن من المناطق قبل أن يتسبب موسم الأمطار في تقييد إمكانية الوصول إليها. وبحلول أيار/مايو ٢٠١٠، كان برنامج الأغذية العالمي قد قام بالتجهيز المسبق لأكثر من ٥٠.٠٠٠ طن متري من المساعدات الغذائية في جميع أنحاء الجنوب، بما يشكل زيادة قدرها ثلاثة أضعاف الكمية التي تم تجهيزها المسبق في العام الماضي. ويقدر كذلك أن اثنين فقط من خطوط الإمداد الضرورية الستة (للمواد الغذائية وغير الغذائية) سيتم تجهيزهما المسبق في جنوب السودان بحلول بداية موسم الأمطار، بسبب نقص التمويل.

٦٥ - وحتى الآن، لم يرد سوى ٤٢ في المائة فقط من الأموال المطلوبة لجنوب السودان عن طريق عملية النداءات الموحدة. وتعتبر مجالات العودة، وإعادة الإدماج المبكرة، والحماية، والزراعة، والصحة، والمياه والمرافق الصحية، هي الأقل تمويلا، حيث لم تتلق سوى ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من الأموال المطلوبة. وسيجري تخصيص ما مجموعه ٢٢ مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ من أجل تغطية بعض جوانب العجز في التمويل. ويؤثر انعدام التمويل الكافي والمؤكد سلبا على العمليات، كما تهدد اختلالات التمويل عبر القطاعات بمحمل فعالية الاستجابة الإنسانية. ومن ثم يوجد احتمال كبير لحدوث كارثة إنسانية في وقت لاحق من عام ٢٠١٠. ولذلك فإن هناك حاجة عاجلة إلى قدر أكبر من الزيادة في القدرات على الأرض وفي الموارد.

### الإنعاش والتنمية

٦٦ - زاد فريق الأمم المتحدة القطري من عمله في مجال الدعوة من أجل زيادة استثمارات الحكومة في مجالات التنمية الاجتماعية والبشرية، متوجها إلى الحكومة الوطنية وحكومة

جنوب السودان على السواء. وتسارعت وتيرة تنفيذ مبادرة التنسيب السريع للقدرات، التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهي تستهدف تعزيز الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الولايات في جنوب السودان. وبحلول منتصف شهر أيار/مايو ٢٠١٠، استُقدم أكثر من خمسين من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين المائة والخمسين المقرر أن ينفذوا البرنامج، وكُلّفوا بالعمل في مختلف الولايات. ومن بين هؤلاء أخصائون في مجالات تكنولوجيا المعلومات والإدارة المالية والتنمية الحضرية، وموظفون لشؤون سيادة القانون.

٦٧ - وفي إطار مبادرة كبرى لدعم العمليات الديمقراطية، سيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة إلى حكومة جنوب السودان من خلال وزارات شؤون مجلس الوزراء والشؤون البرلمانية والعمل، من أجل تنظيم برنامج توجيهي للأعضاء المنتخبين في المجلس التشريعي لجنوب السودان وعددهم ١٧٠ عضواً. وسيوفر البرنامج تدريباً على التوعية، ومعلومات، وتنقيفاً، وتوجيهاً، ومواد معلومات أساسية لأعضاء المجلس لمساعدتهم مع بدء فترة ولايتهم الأولى.

### العودة وإعادة الإدماج

٦٨ - مثلما كان الحال في السنوات السابقة، زادت حالات عودة النازحين مع اقتراب نهاية موسم الجفاف. ففي كوستي، مر أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص عبر مركز العبور منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، في تحركات تلقائية إلى أماكن إقامتهم السابقة الموجودة أساساً في كل من أبيي، وولايات أعالي النيل وجنوب كردفان وواراب وشمال بحر الغزال. علاوة على ذلك، أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بحدوث حركة منظمة للعودة إلى الوطن، حيث عاد ٢٦٤ سودانياً من أوغندا إلى ولاية الاستوائية الوسطى. وبحلول ١٢ حزيران/يونيه، بلغ العدد التراكمي الإجمالي للعائدين إلى الوطن من اللاجئين السودانيين إلى جنوب السودان وولاية النيل الأزرق ٣٣٠ ٠١٦ لاجئاً منذ توقيع اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٥. ويشمل ذلك العدد ١ ٨٢٠ فرداً عادوا عام ٢٠١٠ بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

## سابعاً - الحوكمة وحقوق الإنسان

### سيادة القانون

٦٩ - تواصل البعثة رصد ودعم عملية الإصلاح التشريعي من خلال تنظيم حلقات العمل وتحليل التشريعات الجديدة. وتشهد المناطق الثلاث حالياً برنامج تدريب لبناء القدرات

تنظمه الوحدة الاستشارية للسجون، وكذلك تقييماً لمرافق السجون. ووافقت الحكومة على نشر مستشاري السجون التابعين للبعثة في سجون المناطق الانتقالية، مما أتاح فرصة كبيرة لتحسين الهياكل الأساسية والقدرات المهنية في نظام السجون بتلك المناطق. وفي جنوب السودان، لا يزال مشروع قانون السجون الذي تأخر كثيراً قيد الانتظار. وتواصل البعثة توفير الدعم الاستشاري للمجلس التشريعي لجنوب السودان ووزارة الشؤون القانونية والسلطة القضائية.

## حقوق الإنسان

٧٠ - منذ إجراء الانتخابات، أفادت التقارير بوقوع عدد من الحوادث الإضافية التي قيدت فيها الحقوق والحريات السياسية. فقد ألقى جهاز الأمن والمخابرات الوطني القبض على رئيس حزب المؤتمر الشعبي حسن عبد الله الترابي في ١٦ أيار/مايو من دون توجيه تهم رسمية، ولم يطلق سراحه حتى ٣٠ حزيران/يونيه. وألقي القبض أيضاً على الرئيس السابق للتجمع الوطني الديمقراطي فاروق أبو عيسى، حيث احتجز لفترة وجيزة في ٢٠ أيار/مايو. وألقي القبض على أربعة صحفيين من صحيفة "رأي الشعب" التابعة لحزب المؤتمر الشعبي في ١٦ أيار/مايو، وأتهموا بارتكاب "أعمال إرهابية" و"تقويض الدستور". وتتمثل عقوبة التهمتين في الإعدام أو السجن المؤبد.

٧١ - وفي ٤ حزيران/يونيه، استؤنفت الرقابة الحكومية على الصحف قبل النشر، بعد تعليقها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ونتيجة للرقابة، لم تصدر صحيفة "الميدان"، وهي صحيفة الحزب الشيوعي، منذ الرابع من حزيران/يونيه، كما لم تصدر عدة أعداد من صحيفة "أجراس الحرية" المنحازة للحركة الشعبية لتحرير السودان.

٧٢ - وبعد فوز الحركة الشعبية لتحرير السودان في الانتخابات على منصب الوالي في ولاية النيل الأزرق، أفادت التقارير بأن جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان قد قاموا بأعمال تخرش واعتقال تعسفي واحتجاز وعنف ضد مؤيدي حزب المؤتمر الوطني، مما أسفر عن هروب الكثيرين إلى الدمازين خوفاً على حياتهم.

٧٣ - واعتقل صحفي إذاعي في ٢٣ نيسان/أبريل في ولاية الوحدة وفُصل من المحطة الإذاعية المملوكة للدولة بعد احتجازه لثلاثة عشر يوماً، وذلك على إثر تغطيته لقيام الجيش الشعبي لتحرير السودان بتفريق تجمع سياسي باستخدام العنف، مما أسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين. وفي ٢١ أيار/مايو، قام أفراد جهاز الأمن والمخابرات الوطني باعتقال واحتجاز تسعة من موظفي إذاعة وتلفزيون جنوب السودان لستة عشر يوماً بعد إضراب منعهم من تغطية مراسم التنصيب لرئاسة حكومة جنوب السودان والمجلس التشريعي لجنوب السودان.

## ثامنا - المسائل الشاملة

### الإعلام

٧٤ - ركز مكتب الإعلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير على الأنشطة ذات الصلة بالانتخابات. وساعدت البعثة المفوضية القومية للانتخابات في إعداد مواد للتربية الوطنية، كما أعدت مواد تتعلق بالانتخابات من أجل تيسير تغطية وسائل الإعلام الوطنية والإقليمية والدولية.

٧٥ - ومنذ شباط/فبراير ٢٠١٠، ضاعفت إذاعة مرايا التي تعمل برعاية الأمم المتحدة من عدد ساعات إرسالها اليومي عبر الموجات القصيرة من ثلاث إلى ست ساعات. وعلى الرغم من تزايد الحاجة إلى وسيلة بث إعلامي على الصعيد الوطني، لم تقم الحكومة الوطنية بعد بتخصيص تردد إف إم (تضمين التردد) للإذاعة في شمال السودان.

### السلوك والانضباط

٧٦ - نتيجة للجهود المتضافرة التي بذلتها البعثة من أجل منع سوء السلوك خلال فترة الانتخابات، لم يجر الإبلاغ إلا عن حالات طفيفة. ونُظمت حلقات عمل للتدريب والتوعية في جميع القطاعات، واستمر رصد عوامل الخطر خلال فترة الانتخابات.

٧٧ - وواصلت البعثة رصد امتثال الموظفين لمدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك وسياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، واستمرت في برنامجها للتوعية في جنوب السودان للتعريف بتلك السياسة.

### الشؤون الجنسانية

٧٨ - اختار ناخبو جنوب السودان ما مجموعه ٥٣ امرأة للمجلس التشريعي لجنوب السودان، بما يزيد على الحد الأدنى الملزم قانوناً بأحد عشر مقعداً. ولم تكن هناك نائبات في المجلس السابق. وعُيّنت سبعة سيدات في مناصب وزارية في حكومة جنوب السودان وثمانية في الحكومة القومية؛ منهن اثنتان في وزارتين قوميتين وستة وزيرات دولة.

٧٩ - وواصلت البعثة توفير الدعم التقني لخطة العمل الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، التي وضعتها وزارة العدل. وفي أيار/مايو طلبت وزارة الشؤون الجنسانية والاجتماعية والدينية في حكومة جنوب السودان أن تحصل على دعم من البعثة في وضع خطة استراتيجية لتنفيذ السياسة الجنسانية لجنوب السودان.

## فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب

٨٠ - ثابرت البعثة في توفير دعمها لإدراج التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأجرت حملة للتوعية وبناء القدرات استهدفت ٣٠٥٩ من المقاتلين السابقين وأفراد المجتمع (١٩٣٢ رجلا و ١١٢٧ امرأة) في الفترة من ١٥ آذار/مارس إلى ٣٠ نيسان/أبريل. ونظمت البعثة أيضا حلقات عمل تدريبية للمقاتلين السابقين وأفراد الشرطة المجتمعية في جوبا والخرطوم ورمبيك.

## أمن الموظفين

٨١ - لا تزال أعمال الإحرام وقطع الطرق، الآخذة في التزايد في الجنوب، تشكل تهديدا لموظفي الأمم المتحدة. وتلقت إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن تقارير بوقوع حوالي ٥٠ حادثا من حوادث السرقة والسطو والأضرار الجنائية وقطع الطرق، تعرض لها موظفو الأمم المتحدة ومركباتها وأماكن الإقامة التابعة لها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واعتقلت الشرطة المحلية ما مجموعه أحد عشر موظفا دوليا وأربعة عشر موظفا وطنيا من موظفي الأمم المتحدة. وتزيد المسافات الطويلة التي يقطعها موظفو الأمم المتحدة والعدد الكبير من المهام التي يضطلعون بها من تكرار تعرضهم لتلك المخاطر.

## التنسيق مع بعثات حفظ السلام الأخرى

٨٢ - تتبادل البعثة المعلومات عن حركة جيش الرب للمقاومة مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية/بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من أجل مواجهة تهديدات تلك الحركة بفعالية أكبر. وتعزز المؤتمرات المشتركة بين البعثات للقوات العسكرية من التفاعل المنتظم بين بعثة الأمم المتحدة في السودان والبعثات المجاورة التابعة للأمم المتحدة، والتي كان آخرها المؤتمر الذي عقد يومي ٢ و ٣ حزيران/يونيه في أوغندا عن أنشطة جيش الرب للمقاومة. وكان التعاون مع العملية المختلطة أساسيا، وأثبت جدواه خلال الصدام الذي وقع بين قبيلة الرزيقات والجيش الشعبي لتحرير السودان على حدود ولايتي غرب بحر الغزال وجنوب دارفور في أواخر شهر نيسان/أبريل، حيث أُعيقَت حركة البعثة إلى المنطقة. وفي ٧ حزيران/يونيه، اجتمعت البعثة والعملية المختلطة وفريق دعم الوساطة المشترك لمناقشة التعاون الاستراتيجي والسياسي والبعث الإقليمي للتزاعات السودانية.

## الجوانب المالية

٨٣ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨٣/٦٤ المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، مبلغاً قدره ٩٣٨ مليون دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، فإن تكلفة الإنفاق على البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ ستكون مقصورة على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ١٨٣,٣ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ١ ٣٧١,٨ مليون دولار. وسُددت تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات إلى الحكومات المساهمة بقوات عن الفترة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، على التوالي.

## تاسعا - الملاحظات والتوصيات

٨٤ - على الرغم من التحديات وأوجه القصور التشغيلية، شكل التنظيم الناجح للانتخابات الوطنية علامة بارزة بالغة الأهمية في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وسمح بتوسيع المجال السياسي المتاح أمام التغيير الديمقراطي. واتسمت الانتخابات بالطابع السلمي عموماً، وإن كانت هناك بعض الاستثناءات الهامة، كما منحت العديد من السودانيين فرصتهم الأولى في الإدلاء بصوتهم. ولكن بالنظر إلى غياب الانتخابات خلال السنوات الأربع والعشرين الماضية، لا تزال عملية إرساء الديمقراطية تتسم بالضعف وبالبطء في الترسخ. وثمة انتكاسة خطيرة تتمثل في عدم إصلاح بنود معينة في الإطار القانوني، واستئناف الرقابة قبل النشر على وسائل الإعلام، واعتقال زعماء المعارضة في الشمال والجنوب على السواء واستجوابهم ومضايقتهم. وأشجع شريكَي اتفاق السلام الشامل بقوة على العمل مع جميع الأحزاب السياسية بأسلوب شفاف من أجل الحفاظ على المجال الديمقراطي الناشئ وتوسيع نطاقه، بما في ذلك على وجه الخصوص إجراء إصلاح في القوانين بما يتسق مع اتفاق السلام الشامل ودستور السودان الانتقالي، مما يعد بالغ الأهمية لما تبقى من العمليات المتعلقة باتفاق السلام الشامل ولا سيما الاستفتاءين.

٨٥ - وأعرب عن تهنيتي للطرفين على إنشاء مفوضية استفتاء جنوب السودان. وأحثهما على الإقرار بأن القضايا العالقة الميئة يجب معالجتها فوراً من أجل إجراء الاستفتاءين في الإطار الزمني المحدد في اتفاق السلام الشامل. فقد يسفر المزيد من التأخير عن آثار خطيرة في هذه المرحلة. كما أن المصاعب القائمة التي يواجهها الطرفان في معالجة القضايا العالقة البالغة

الأهمية، بما فيها إنشاء مفوضية استفتاء أبيي، وترسيم الحدود، وتسوية مسائل أهلية الناحيين في أبيي، يرجح أن تزيد من عرقلة إجراء الأعمال التحضيرية في الوقت المناسب.

٨٦ - وسيطلب الاستفتاءان دعماً دولياً كبيراً ليكتسبا المصداقية. فبينما أشار الطرفان إلى رغبتهما في مشاركة الأمم المتحدة على نطاق واسع في عمليات الاستفتاء، فإنهما لم يتفقا بعد على النطاق المحدد لدورها. ولكن بدء تشغيل مفوضية الاستفتاء وتقديم الطرفين لطلب مشترك يفصل الدعم والدور الإضافيين المطلوبين، يعدان من الشروط المسبقة للتخطيط الدقيق والإنجاز الحسن التوقيت. وأشجع الطرفين على تقديم ذلك الطلب المشترك في أقرب وقت ممكن. وأحثهما على الاستفادة الكاملة مما تقدمه البعثة وغيرها من الشركاء الدوليين من عروض للمساعدة المادية والتقنية واللوجستية وفي مجال "المساعي الحميدة".

٨٧ - وتتوخى أحكام اتفاق السلام الشامل وجود رصد دولي للاستفتاءين، ويعتزم الطرفان أن يطلبوا إلى الأمم المتحدة توفير أفراد للرصد إلى جانب المراقبين الذين يخطط الطرفان لدعوتهم من عدة حكومات ومؤسسات دولية. وستكون الرقابة الدولية، المنصوص على ضرورتها في اتفاق السلام الشامل، بالغة الأهمية لمصداقية نتائج الاستفتاءين، ولقبول تلك النتائج، وللسلام اللاحق. وقد يتعين النظر في الطرائق الملائمة لكفالة ذلك. وأقترح التقدم بتوصيات محددة في هذا الصدد، بالتشاور مع الطرفين، فضلاً عن الأطراف المعنية الأخرى التي يتعين تلبية شواغلها. وفي قيامي بذلك، فإنني أدرك ضرورة عدم خلق ازدواجية في مسؤوليات وأدوار الأفرقة التقنية القائمة التابعة للأمم المتحدة.

٨٨ - ولا تزال هناك حاجة ماسة إلى اتفاق عملي بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء. وأرحب باتفاق الطرفين على إطار إجرائي للمحادثات الثنائية بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء وعلى قيام الاتحاد الأفريقي بتيسير تلك المحادثات. وأشدد على ضرورة التعجيل بالجهود من أجل توفير الوضوح اللازم بشأن القضايا البالغة الأهمية فيما تبقى من وقت. والبعثة، وغيرها من الشركاء الدوليين، على استعداد لمساعدة الطرفين خلال المفاوضات ودعم تنفيذ ما يتوصلان إليه من اتفاقات.

٨٩ - إن دور الأمم المتحدة في السودان لن ينتهي بالاستفتاءين. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلقت البعثة عملية للتخطيط الاستراتيجي تركز على دور الأمم المتحدة فيما تبقى من الفترة الانتقالية وما بعدها على السواء، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٩١٩ (٢٠١٠). وستضع نتيجة تلك العملية أساس المشاورات مع الطرفين التي لن تحدد احتياجات السودان الأكثر إلحاحاً فحسب، بل ستضع أيضاً أفضل الخيارات لتلبية تلك الاحتياجات.

٩٠ - وهناك قلق بالغ من التوترات السياسية على الصعيد المحلي التي قد تمثل تهديدا لإجراء استفتاء أبيي على نحو سلمي. وأشجع الطرفين، وكذلك زعماء المسيحية ودينكا نقوك، على إظهار الرؤية والحنكة السياسية في تحسين البيئة السياسية عن طريق السعي إلى إبرام اتفاق شامل يعالج القضايا الرئيسية مثار النزاع، بما فيها الإقامة، وحقوق الرعي، وإدارة الحدود بين الشمال والجنوب، والمطالبات المتعلقة بالأراضي، وسير الاستفتاء نفسه.

٩١ - إن استمرار القيود التي يفرضها الطرفان على حرية تنقل البعثة، في انتهاك لاتفاق مركز القوات، يشكل تهديدا خطيرا لقدرتها على رصد الترتيبات الأمنية والتحقق من تنفيذها وعلى مساعدة الطرفين في منع النزاع وعدم الاستقرار. ويمثل الاتفاق المبرم مؤخرا في اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار بشأن حرية التنقل خطوة إيجابية، ولكن يلزم وجود التزام أوسع نطاقا في هذا الشأن حتى يتسنى للبعثة الاضطلاع بالمسؤوليات المكلفة بها. وأطلب إلى الطرفين الامتثال التام لجميع التزاماتهما. بموجب ما أبرماه من اتفاقات، واتفاق مركز القوات، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٩٢ - لقد تصاعدت التوترات داخل الجنوب في أعقاب الانتخابات. وسيشكل تحقيق الاستقرار والأمن في الجنوب وإدارة العواقب غير المتوقعة للانتخابات مهمة تتسم بالتحدي لحكومة جنوب السودان في الأشهر المقبلة. ويزيد من ذلك التحدي الحاجة إلى تهيئة بيئة آمنة ومواتية لإجراء الاستفتاء في جنوب السودان. وتمثل المواجهة العسكرية القائمة بسبب نتائج السباق الانتخابي على منصب الوالي في جونقلي مصدر قلق بالغ في هذا الصدد. فالأزمات المحلية المتصاعدة يمكن بسهولة أن تمنح فرصا للمفسدين، إن لم تعالج على نحو ملائم ومستدام.

٩٣ - وبالنظر لإمكانية اندلاع العنف في المراحل الأخيرة من الفترة الانتقالية، تضطلع البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بعملية تخطيط للطوارئ من أجل الاستعداد لحالات الاضطرابات المحتملة وكفالة تلبية احتياجات الناس على نحو كاف، بما في ذلك حماية المدنيين. وفي هذا الخصوص، أشجع طرفي اتفاق السلام الشامل على كفالة التخطيط المناسب للطوارئ من أجل حماية المدنيين وعلى الدعوة علنا لمناهضة أي شكل من أشكال العنف ضدهم. وستكتسب زيادة بناء قدرات مؤسسات الشرطة وسيادة القانون في جنوب السودان أهمية بالغة للحفاظ على بيئة سلمية خلال الاستفتاءين.

٩٤ - وتوفر عملية المشاورة الشعبية فرصة فريدة لإجراء استعراض دقيق وتفصيلي لتنفيذ اتفاق السلام الشامل. وأطلب إلى الطرفين وممثليهما وناحبيهما في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق أن يقدموا تقييما جادا ويعملا على تيسيره. ويجب أن تسمو تلك العملية فوق

التحيز الحزبي الضيق حتى تسهم في التوصل إلى تسوية مستدامة للتراع في تلك المناطق. والبعثة على استعداد للمساعدة، ليس في المشاورات فقط، بل أيضا في وضع العمليات داخل السياق السياسي الأوسع نطاقا لاتفاق السلام الشامل والسودان ككل.

٩٥ - إن الخطر المرتبط بتسريح أعداد متزايدة من المقاتلين السابقين من دون وجود برامج مناسبة لإعادة الإدماج يشكل مصدر قلق أمني خطير. وأشجع جميع الأطراف على مواصلة جهودها من أجل كفالة نزاهة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتقديمه، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى حلول مرنة قصيرة الأجل في حالات معينة.

٩٦ - وأخيرا، أحث الجهات المانحة على كفالة ألا يكون نقص التمويل سببا في تقييد المساعدة الإنسانية التي توجد حاجة ماسة لها، وعلى ضمان استمرار خطوط الإمداد المنقذة للحياة عن طريق توفير الأموال بأسرع ما يمكن في هذه الفترة الحرجة. وأشجع الجهات المانحة أيضا على تعزيز أنشطة الإنعاش الأطول أجلا بالتوازي مع جهود الإغاثة الفورية من أجل ضمان الاستقرار والتنمية المستدامة في السودان، ولا سيما في الجنوب.

٩٧ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري للخدمة المتفانية التي يقدمها ممثلي الخاص في السودان، هايلي منقريوس، وكذلك جميع العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين العاملين في بعثة الأمم المتحدة في السودان.